جامعة
بنغازي الحديثة

مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

مجلة علمية الكترونية محكمة

Journal of Benghazi Modern University of Sciences and Humanities

العـــدد الخامس

لسنة 2019

حقوق الطبع محفوظة

شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
2- المقدمة، وتشمل التالي:
- ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.

3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
4- قائمة المصادر والمراجع.
5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشرة بين حاصرتين، ويلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة، والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث الكترونياً (Word + Pdf) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عملة، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكَمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكُمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 د.ل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 $) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: **(بنغازي – ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد)**.
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

info.jmbush@bmu.edu.ly

00218913262838

د. صلاح الأمين عبدالله
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة
Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly

صادرات الدول العربية بين التنافسية وضعف الأداء

د. إبراهيم ونيس الورفلي

(عضو هيئة تدريس بدرجة محاضر - جامعة أجدابيا – ليبيا)

- مقدمة:

- نبذة عن الموضوع:

يهتم هذا البحث بموضوع المحددات والتحديات المختلفة التي تواجه الصادرات العربية في منظومة الاقتصاد الدولي المعولم المتميز بالتغير والتأزم والانفلات . الآن توجد أزمة مالية فريدة وغير مسبوقة تعصف بالنظام الاقتصادي العالمي حتى بمقاييس الكساد الكبير الذي أصاب العالم في الثلاثينيات من القرن العشرين . فهي أزمة متفردة من حيث استعصاؤها على الفهم حتى للمتخصصين ، وهي أيضاً أزمة فريدة من حيث سرعة انتشارها القطاعي والجغرافي ومن حيث تكاليفها وانعكاساتها المتوقعة على الاقتصادات العربية .

تأسيساً على ذلك ، فإن هذا البحث يحاول تسليط الضوء على جزئية نعتقد أنها مهمة ونحن بصدد الحديث عن الأزمة المالية الحالية . إذ تتمثل جزئيتنا تحديداً في تحليل واقع ومحددات وتنافسية الصناعات والصادرات العربية . فمؤشرات الاقتصاد العالمي الراهن تتجه نحو اقتصاد المعرفة ، وتعد التكنولوجيا العنصر الاكثر تأثيراً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد أصبحت عاملاً أساسياً في الإنتاج والإنتاجية ، وفي توفير فرص العمل الحقيقية ، وفي تنويع الاقتصاد وفي زيادة القيمة المضافة ، حيث أصبحت الصناعات ذات القيمة المضافة (المرتفعة) ذات المحتوى التكنولوجي الكبير هي المسيطرة على التجارة الدولية والطلب العالمي ، وتضاءلت في المقابل الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية (الزراعية ، والتعدينية ، وحتى البترولية) ، أو حتى تلك المعتمدة على عناصر الإنتاج التقليدية مثل رأس المال والعمل .

فالدول العربية معنية أكثر من أي وقت مضى بضرورة تحقيق نجاحات حقيقية في المنافسة العالمية الشرسة وزيادة إنتاجيتها وتطوير منتجات وعمليات جديدة . فالإنتاجية والتكنولوجيا تعتبر مفاتيح أساسية لتحسين الأوضاع التنافسية للدول . إضافة إلى بروز وحلول المجتمعات التي ترتكز على العلم والمعرفة والابتكار والانفتاح والتقدم والريادة والمبادرة محل المجتمعات المبنية على الظلامية والجهل والاتكال على الغير أو الانكفاء على الذات .

مشكلة الدراسة :

نلاحظ جميعاً ونتفق على ان هناك هوة كبيرة بين اقتصادات الدول العربية والدول الاوربية المتقدمة والتي قد تفسر مبدئياً على قصور الاقتصادات العربية عن مواكبة التطور السريع الحاصل في المنظومة الدولية ، وهذا ناجم عن جمود الاقتصاد العربى واعتماده على الاقتصاد الريعى والمنتج الواحد ، والعزوف عن الدخول في حلبة المنافسة والتي أصبحت التقنية اساساً لها ، الامر الذى أدى الى قلة المداخيل من العملات الصعبة والتنويع في الاقتصاد المحلى .

أهمية الدراسة وأهدافها :

تكمن أهمية الدراسة في ظرورة دق ناقوس الخطر والتنبيه على تردى الأوضاع الاقتصادية ، اذا ما دامت هذه الدول مصرة على خططها الاقتصادية الحالية والتي لا تنذر باى

نوع من التطور والانفتاح على المنظومة الدولية المتسارعة في النمو ، الامر الذى يجعلها في ذيل قائمة الدول ذات الاقتصاد المنفتح والمعتمد على التقنية كماً ونوعاً ، كما تهدف الدراسة الى الوقوف على أدوات وآليات تحسين الأداء الاقتصادي من خلال جملة من المقارنات توضح مواطن الخطأ والصواب في تبنى برامج اقتصادية محلية ناجعة .

ومن هنا يحاول هذا البحث تحليل هذه الإشكاليات وذلك من خلال المحاور الآتية :

1 - المفاهيم والتعريفات المعاصرة لمعنى التنافسية
2 - هيكل ومكونات منظومة الاقتصاد العالمي .
3 - محددات وقيود الصادرات العربية ومنظومات التغيرات الاقتصادية الدولية.
4 - واقع الصادرات العربية بين ضعف الأداء والعجز عن الإصلاح .
5 - التحديات التي تواجه الصناعات العربية محلياً ودولياً .
6 - الأوضاع العامة للدول العربية في تقارير التنافسية العالمية .
7 - التنافسية الصناعية للدول العربية طبقاً لمؤشر اليونيدو المركب .
8 - هيكل الصادرات العربية طبقاً للمحتوى التكنولوجي .
9 - الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات .

مناهج البحث :

وتمشياً مع منهجية البحث العلمي ، فإن هذا البحث يعتمد على المنهج التاريخي وذلك بالرجوع إلى بدايات الاهتمام الفكري والعلمي بالموضوع محل البحث ، إضافة إلى استخدام المنهج المقارن بقصد اكتشاف أوجه الاختلاف والتشابه لصادرات عدد من الدول العربية التي تتباين وتختلف طبيعة أنظمتها الاقتصادية والتجارية .

أولاً : المفاهيم والتعريفات المعاصرة لمعنى التنافسية :

يتباين مفهوم التنافسية بين الأدبيات الخاصة بالاقتصاد الجزئي وتلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي. فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، فهناك إدراك واضح لمفهوم التنافسية وذلك على أساس مدى القدرة الاستيعابية للشركات على المنافسة والنمو وتحقيق الأرباح. وتكمن التنافسية في هذا السياق في قدرة الشركات على الاستمرار في تحقيق الأرباح وإنتاج يلبى متطلبات السوق الحرة المفتوحة من حيث الجودة والسعر وغيرها من العوامل. ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن من يرغب في البقاء في السوق يجب عليه أن يلبي هذه المتطلبات ، فكلما ارتفعت التنافسية النسبية للمؤسسة كلما زادت قدرتها وارتفعت حصتها في السوق. وبالمقابل، فكلما انخفضت تنافسية المؤسسة انخفضت حصتها في السوق، ومع استمرار تدهور حصتها السوقية سينتهى بها المطاف إلى الخروج من السوق. أما على صعيد أدبيات الاقتصاد الكلي فهي لم تولي الاهتمام الكافي لتعريف التنافسية الذى كان محل خلاف بحيث لم يتم الاتفاق على تعريف واحد للتنافسية، على الرغم من كونها المحور الرئيسي للسياسات الاقتصادية الحديثة وخاصة في ظل العولمة. وينعكس هذا التباين في مفهوم التنافسية في عملية بلورة السياسات الاقتصادية، فمن غير المعقول صياغة سياسات اقتصادية كلية تستند إلى مفهوم القدرة التنافسية في ظل الاختلاف بشأنه. كما ان هناك تيار نقدي متشدد ينتقد مفهوم القدرة التنافسية مدعيا انه لامعنى لها فقد ذهب الباحث (Krugman Paul 1994) بعيداً بوصفه لمفهوم القدرة التنافسية بأنه "هاجس خطير"، حيث أشار إلى أنه من غير الصحيح إجراء مقارنة بين الدولة والمنشأة، لأن الدولة لا يوجد حدود دنيا لفشلها مثل

المنشأة التي سوف تخرج من السوق في حالة عدم حفاظها على قدرتها التنافسية. كما بيَّن بأنه من الممكن للمنشأة أن تتنافس على حصة في السوق، وأن نجاح تلك المنشأة سيكون بالضرورة على حساب منشأة أخرى . وقد أثار مصطلح التنافسية اهتمام المؤسسات الدولية والكثير من الاقتصاديين، حيث تم استخراج العديد من المؤشرات التي يُمكن من خلالها قياس مدى تنافسية الدول، بالإضافة إلى العديد من التعاريف التي يرجع سبب تعددها إلى عدم وجود تعريف دقيق ومفهوم واضح ومحدد للتنافسية. فقد صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (Forum(WEF World Economic تعريفا للتنافسية بأنها "مجموعة المؤسسات، والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الاقتصاد والذي عن طريقه يتحدد مستوى الرفاهية المستدام والممكن تحقيقه". أما المعهد الدولي للتنمية والإدارة International Institute for Management Development (IMD) ، فقد عرف التنافسية بأنها "قدرة الاقتصاد على توليد القيمة المضافة بصورة أكبر من الاقتصادات المنافسة في الأسواق الدولية". وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) عام 1995 التنافسية بأنها "مقدرة الصناعات والشركات في الدول والأقاليم الجغرافية على تحقيق مستويات أكبر نسبيا فى الدخل والتوظيف وذلك في ظل المنافسة الدولية[1] .

ثانياً : هيكل ومكونات منظومة الاقتصاد العالمي (نظرة عامة) :

إذا كان هذا البحث يهتم أساساً بدراسة إشكالية الصادرات العربية في ظل اقتصاد معلوم ومتغير ، فإنه من المهم، بادئ ذي بدء أن نحدد ماذا نعني بالاقتصادي الدولي وأزمته المالية العالمية الراهنة، وفي هذا الصدد نجد أنه من الضروري أن لا ننظر إلى الاقتصاد الدولي على أنه مجرد نظام السوق والملكية الخاصة في عدد من بلدان العالم التي تتفاوت في درجات نموها إلى دول متقدمة ، ودول نامية ، ودول آخذة في النمو ، أو التعامل مع الاقتصاد الدولي على أنه تجميع لاقتصاديات هذه الدول ، بل يبدو لنا أنه من المفترض أن ننظر إلى الاقتصاد العالمي على أنه منظومة عضوية واحدة ، تتداخل فيها هذه البلدان وترتبط فيما بينها بمجموعة من الروابط والعلاقات والوظائف ، بمعنى آخر ، هذه المنظومة يجمعها هيكل عام وديناميكة معينة تحدد آليات وسرعة حركته عبر الزمن .

فهيكل منظومة الاقتصاد الدولي هو ، كما عبر عن ذلك الاقتصادي الأمريكي بول سويزي Paul Sweezy ، يتكون من نواة ، أو مركز رئيسي ، ومحيط أو أطراف Periphery ويرتبط المركز بالمحيط بمجموعة من الحلقات أو الدوال التي يتحولق بعضها حول البعض الآخر، وتمثل نواة أو مركز هذه المنظومة قوة مسيطرة محددة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي بدورها تتمتع بأكبر قوة اقتصادية ومالية في تلك المنظومة [2].

من الصعوبة بمكان من ناحية أخرى أن نتصور وجودة المنظومة وتشغيلها دون وجود بلد النواة أو المركز الذي يلعب دور القيادة لهذه المنظومة، وبمقدار ما يعترى الضعف قوة هذا البلد (النواة) تتعرض المنظومة بشكل أو بآخر للاضطرابات والأزمات متعددة الأوجه.

وهناك على المحيط الأقرب لهذا البلد (النواة) مجموعة البلدان الرأسمالية الصناعية القريبة في قوتها الاقتصادية من دولة النواة مثل اليابان وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وهولندا ، وهي بلدان تتمتع بقوى وطاقات اقتصادية وتصديرية كبيرة وبدرجة عالية من النمو في صناعتها وتقدمها الفني والتقني ، وتحتل ثقلاً كبيراً في مجال التجارة الدولية (في أسواق السلع ورؤوس الأموال). تأتي بعدها في الترتيب دائرة البلدان الرأسمالية الصناعية الأخرى مثل إيطاليا وكندا

---

(1) جمال القاسم حسن ، محمد إسماعيل ، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية ، صندوق النقد الدولي ، https://www.amf.org ، ص 7 .

(2) Paul Sweezy , " On the Global Disorder, " Monthly Review , vol. 30, No11, April 1970 , P.2 .

والسويد وبلجيكا والبرتغال ... وغيرها . بعد ذلك تظهر بلدان المحيط التي قسمها بول سويزي إلى نوعين من الدول:

- **النوع الأول:** وهو ما يسمى بالدول الرأسمالية الأقل نمواً اقتصادياً وتقنياً والتي تشمل فيما تشمل جنوب أفريقيا والبرازيل ... وغيرها من هذه الدول التي تتمتع بروابط وثيقة واستراتيجية مع الدول الكبرى اقتصادياً.
- النوع الثانى : يشمل الدائرة المحيطية الأكبر ، وتضم كل البلدان النامية والآخذة في النمو ، والموجودة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ويمكن النظر إلى الشكل رقم (1) لتوضيح خارطة منظومة الاقتصاد الدولي وفقاً لتصور بول سويزي .

الشكل رقم (1) منظومة الاقتصاد الدولية

وفقاً لتصور بول سويزي Pual Sweezy

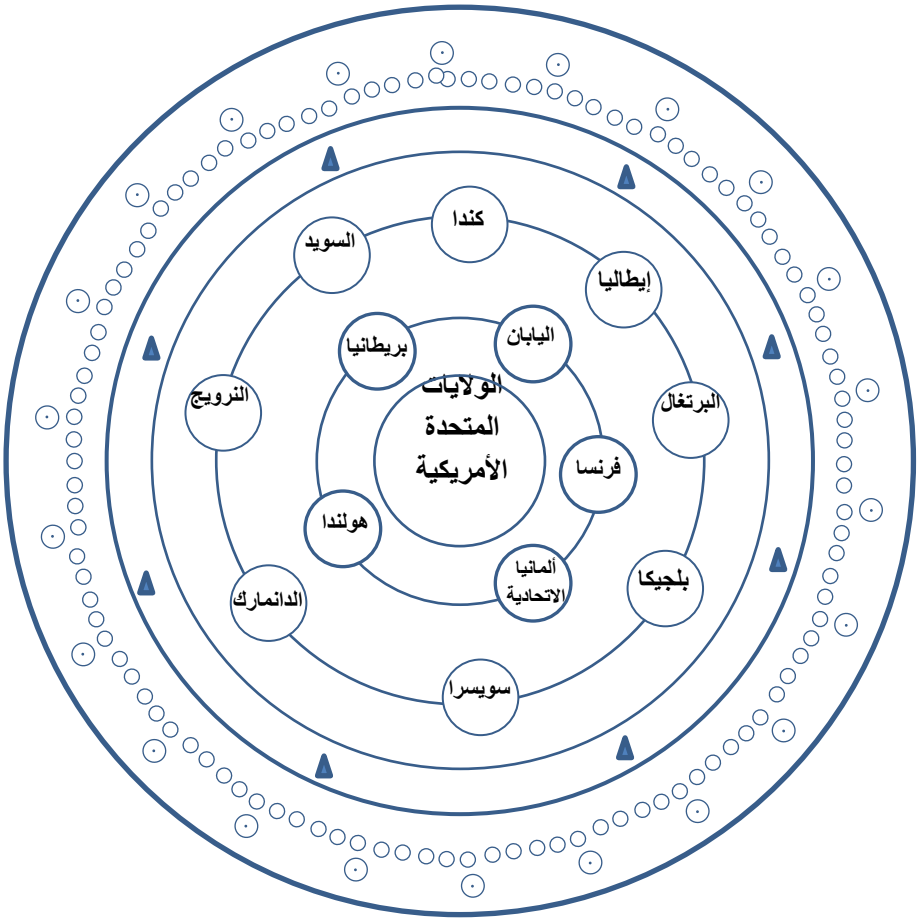

▲ الدول الرأسمالية الأقل نمواً اقتصادياً وتقنياً .

○ بلدان المحيط في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وتأسيساً على ذلك ، نجد أن بلد (النواة المركز) وبلدان الحلقات الأخرى حولها تشكل الوحدة العضوية المترابطة التي تشكل منظومة الاقتصاد العالمي ، ويشكل كل ذلك هرماً من الثروات المالية ، وتوجد داخل هذا الهرم تدفقات مستمرة من رؤوس الأموال التي تنتقل فيما بين هذه الحلقات ، ومن خلالها يستغل الطرف الأقوى الطرف الأقل منه قوة .

ويمكن القول أنه لا تتكون منظومة الاقتصاد الدولي من هذا الهيكل المترابط والمحكم فحسب ، بل انها تنطوي على درجة عالية من الديناميكية التي يحركها تراكم رأس المال ، باعتباره مزيجاً من النقود والأشياء والعلاقات الاجتماعية ، يميل إلى التوسع في كل دورة من دورات إعادة الإنتاج ، وحينما يكف عن التوسع يتعرض النظام لأزمة ،لذلك كما يقول بول سويزى ، فان لدى كل وحدة من وحدات راس المال مهما يكن موقعها في هذه المنظومة ميلا كامنا نحو التوسع والنمو ، لكن النجاح في هذا المسعى لا يكون من حظ جميع الوحدات ، فالبعض منها قد ينجح ويستمر والبعض الاخر يصيبه الفشل والتوقف ، وقد يكون النجاح محدودا وبطيئا ، وقد يكون الفشل ذريعا ومخيفا ، ولكن مهما تكن طبيعة النتائج نجد الجميع يحاولون .

من المهم أيضاً أن ندرك بأنه ليس بين مجموعة البلدان التي تنتمي إلى هذه المنظومة نمو متكافئ ، وبالتالي هناك حالة من عدم التكافؤ في تراكم الثروة أو في القوة المالية ، وبالتالي الدول التي تتمتع بقوة اقتصادية أفضل من غيرها تحاول غالباً أن يكون نموها وتوسعها على حساب الآخرين ، ومن هنا تنشأ حالة التنافس أحياناً ، والصراع والتطاحن أحياناً أخرى أكثر من كونها علاقات تتسم بالتعاون ، وهذا ما يفسر لنا إلى حد كبير لماذا لا يوجد دائماً استقرار وتوازن داخل تلك المنظومة ، ولماذا تتعرض للأزمات والاضطرابات من داخلها .

ومع وجود الميل الكامن لرأس المال دائماً إلى التوسع ، فإن علاقات الإنتاج داخل النظام الرأسمالي ذاته ، وفي كل بلد على حدة ، لا تجعل عمليات تراكم رأس المال تنساب برفق وليونة مستمرة ، بل تجعل النظام يتعرض للأزمات المالية .

وفي معرض تحليله حول هذه الأزمات المالية أشار الباحث رمزي زكي عن هذه الإشكالية بقوله : " ... إن الأزمة المالية تظهر في الحقيقة لأن علاقات التوزيع في النظام الرأسمالي القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، لا تسمح بنمو القدرة على الاستهلاك بالمعدل نفسه إلي تنمو فيه القدرة على زيادة الإنتاج . ويضاعف من صعوبة الأمر هنا ، أن نمو الإنتاج نفسه في النظام الرأسمالي والذي يخضع لقوانين السوق العشوائية ، غالباً ما يفسر في النهاية عند حدوث اختلال في التناسب بين الفروع الإنتاجية المختلفة وبالذات بين الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية والفروع المنتجة للسلع (الاستثمارية) مما يؤدي إلى إيجاد صعوبات وفوضى في التوازن وفي تصريف الناتج الاجتماعي . وحينما تحدث الأزمة ، فإنها تجر في أذيالها وسائل علاجها . إذ يتمخض عنها توقف جزء من جهاز الإنتاج القومي عن العمل ، ويتم تدمير رأس المال الثابت الموازي في طاقته لفائض العرض السلعي ، ويخرج عدد من الرأسماليين من دائرة الإنتاج والأسواق بسبب الخسائر والإفلاسات ، ولا يبقى في الساحة إلا من كان قادراً على تحمل صفعة الأزمة ،ويستطيع استئناف الإنتاج من جديد بعد أن يكون فائض العرض قد اختفى وبدأت الأسعار تميل للارتفاع [3].

وفي تحليله للأزمة المالية الراهنة أشار إلياس سابا في بحثه المنشور بمجلة المستقبل العربي 2009 ، بأن " الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت ، ومنذ سنوات عديدة من ان تنفق على الاستهلاك والاستثمار الخاص والعام ، وعلى نشاطها السياسي والعسكري وحروبها المتعددة في الخارج بغير حساب ، وبما يفوق بكثير إنتاجها ومدخراتها ، وهي مستمرة في ذلك عبر تمويل عجوزاتها الداخلية والخارجية بواسطة مدخرات ووفورات الدول الأخرى . أما لماذا يمكن لها أن

---

(3) رمزي زكي ، الأزمة الاقتصادية العالمية ، مساهمة نحو فهم أفضل ، العرب والأزمة الاقتصادية العالمية ، ط 4 ، الكويت ،كاظمة للنشر والترجمة ، 1985 ، ص ص 14 - 15 .

تقوم بذلك وتستمر فيه ، فلأنه لم يبقَ في العالم عملة احتياطية سوى الدولار الأمريكي ، ولأن آليات التصحيح التي نصت عليها بنود اتفاقية صندوق النقد الدولي أصبحت معطلة لا يمكنها ان تعمل ، وإلا لكان يفترض بالولايات المتحدة الامريكية أن تنهج سياسات انكماشية في الداخل ، وأن تخفض سعر صرف الدولار تجاه عملات بلدان الوفورات والفائض ، ليعود ميزانها التجاري إلى التوازن . وهكذا ، فإن بروز الولايات المتحدة كدولة عجز كبير ومستمر ومتمادٍ ، وتفرد الدولار بدور العملة الاحتياطية الوحيدة في العالم ، إضافة بالطبع إلى الحجم الاقتصادي الكبير للولايات المتحدة ونفوذها السياسي العريض وقدرتها العسكرية ، كما وسيطرتها شبه المطلقة على إدارة صندوق النقد الدولي، جميعها سمحت لهذا الوضع غير المستقر وغير المتوازن Unstable أن يقوم ويستمر " [4].

ثالثاً : محددات وقيود الصادرات العربية ومنظومات التغيرات الاقتصادية الدولية :

إن الحديث عن حجم الصادرات العربية والقيود والاختناقات التي تواجهها يقودنا إلى ضرورة التوقف عند مسألة كثُر الحديث عنها من قبل الباحثين المهتمين بقضايا الاقتصاد العربي ، تكمن هذه الإشكالية حول طبيعية ومحتوى الاقتصاد العربي الذي يُنظر إليه باعتباره اقتصاداً مترابطاً يصلح كوحدة للتحليل ، ولعل السؤال البديهي الذي يقفز للذهن في هذا الصدد هو ، هل يوجد اقتصاد عربي حقيقي أو استراتيجية عربية تصديرية منافسة إقليمياً ودولياً ؟

إن واقع الحال يحاكينا بأن الاقتصاد العربي مازال يتشكل بالدرجة الأولى من وحدات قُطرية (اقتصادات قطرية) يحكمها قانون النمو غير المتكافئ في قوى وعلاقات الإنتاج ، وإن الاقتصاد العربي ما هو إلا مجموعة من اقتصادات قطرية نامية متناثرة ومتباينة من حيث مواردها الطبيعية وقدرتها الإنتاجية الذاتية ومتباينة كذلك ، من حيث ارتباطها بالاقتصادات الخارجية واستعدادها للتأقلم مع المستجدات المتواترة على الساحة الاقتصادية العالمية ، فلا غرو إذاً ، أن جاء تأقلمها مع المستجدات تلك متفاوتاً كماً ونوعاً من حيث تراكماته الإيجابية والسلبية ، لذلك فإننا نتحدث عن الاقتصاد العربي بشكل عام من منظور تقويم سجل الأداء في الماضي والحاضر ، أو استشراف المسارات المستقبلية الحرجة ، فإننا في واقع الأمر نتحدث عن الاقتصاد العربي بصفة مجازية ، إذ أن معظم ما يحدث من تدفقات للتجارة أو الصادرات العربية البينية أو الخارجية ، وما شهدناه من تحركات واسعة لعوامل الإنتاج من عمالة ورؤوس الأموال فيما بين الأقطار العربية خلال العقدين الماضيين ، إنما كان يجري في إطار من العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف فيما بين الوحدات القطرية ، وهذا لا يصنع في حد ذاته اقتصاداً عربياً حقيقاً . ومن هنا سنكتفي بتسليط الضوء على ما يمكن أن نعتبره بمثابة القواسم المشتركة للسياسات الاقتصادية العربية حيال التغيرات الاقتصادية الراهنة، والتي تتصف كلها بمزيج رمادي من النجاحات القليلة والمتواضعة ، بل والخجولة والسلبيات الكثيرة والخطرة التي تعتبر السمة الرئيسية التي طبع حركة الواقع الاقتصادي والتجاري العربي .

ولعل ذلك يظهر جلياً في هيكل الصادرات السلعية العربية خلال الاعوام 2002، 2009 إلى تراجع أداء الأهمية النسبية من 22.1% خلال عام 2002 لتصل إلى حوالي 16.1% خلال عام 2009 ، وبمقارنة وضعية الصادرات العربية من المصنوعات السلعية بمثيلها في دولة مثل ماليزيا على سبيل المثال والتي بلغت فيها النسبة حوالي 66 % خلال عام 2009 من إجمالي الصادرات، على الرغم من إعلان الكثير من الدول العربية خلال العقود الماضية على أهمية تطوير الصناعة وتبني العديد من البرامج لتحديثها والعمل على بناء قاعدة صناعية متطورة في الدول العربية، ومع هذا لم يظهر ذلك الأثر المرجو، واستمرار اعتماد الدول العربية في صادراتها

---

(4) إلياس سابا ، الأزمة المالية العالمية : أسبابها وانعكاساتها ، **مجلة المستقبل العربي** ، السنة الحادية والثلاثون ، العدد 360 ، فبراير ، 2009 ، ص 15 .

على النفط وبعض المواد الخام والتي تشكل الهيكل الأساسي للصادرات العربية. ويرجع الانخفاض الكبير في أداء الصادرات العربية من السلع المصنعة إلى انخفاض الصادرات من السلع المصنعة كثيفة العمالة إذ تراجعت أهميتها النسبية إلى إجمالي الصادرات من 10.2 % خلال عام 2002 لتبلغ 3.4 % خلال عام 2009. وفيما يخص المجموعات السلعية الأخرى، فقد ارتفعت الأهمية النسبية لكل من السلع المصنعة ذات المهارات والتكنولوجية المنخفضة من 1.2 % خلال عام 2002 لتصل إلى 1.8 % خلال عام 2009 ، والسلع المصنعة ذات المهارات والتكنولوجية المتوسطة من مستوى 3.3 % خلال عام 2002 لتبلغ حوالي 4.3 % خلال عام2009 أما السلع المصنعة ذات المهارات والتكنولوجية العالية فقد ارتفعت خلال عام 2002 من مستوى 6.4 لتحقق مستوى 6.9 % خلال عام 2009 .

ومن خلال الاستعراض السابق يتضح أن هناك اتجاه لدى الدول العربية نحو إنتاج السلع التكنولوجية لتعويض التراجع الكبير في الصادرات من السلع المصنعة كثيفة العمالة. وذلك على الرغم من تواضع الأوزان النسبية لتلك الصادرات مقارنة بدول أخرى مثل ماليزيا، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (1)

مقارنة لهيكل صادرات المصنوعات السلعية للدول العربية وماليزيا إلى العالم ، حسب تصنيف درجة العمل (SITC ver 2 حسب التصنيف)

	2002		2009	
	الدول العربية	ماليزيا	الدول العربية	ماليزيا
سلعة مصنعة كثيفة العمالة	10.2	6.6	3.4	5.9
سلعة مصنعة ذات مهارات وتكنولوجيا منخفضة	1.2	2.2	1.8	4.0
سلعة مصنعة ذات مهارات وتكنولوجيا متوسطة	3.3	9.8	4.3	10.3
سلعة مصنعة ذات مهارات وتكنولوجيا عالية	6.4	58.8	6.9	45.8

المصدر : جمال القاسم حسن ، محمد إسماعيل ، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية ، صندوق النقد الدولي ، https://www.amf.org .

رابعاً : واقع الصادرات العربية بين ضعف الأداء والعجز عن الإصلاح :

من نافلة القول أن تدويل الإنتاج والتصدير للدول العربية فيه من المزايا ما يجعل دعمه وتعميقه وتوسيع رقعته الجغرافية أمراً مرغوباً فيه ، باعتباره عنصراً حاسماً من عناصر التنمية المنفتحة والتوظيف الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة، وضمان أسواق خارجية للمنتجات التقليدية، ودعم القدرة التنافسية الدولية ، وتنوع القاعدة التصديرية ، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ، والحث على المزيد من الاستثمارات في البحث والتطوير ، وضرورة تفعيل العمل المشترك ، والاندماج الإقليمي .

لكن واقع تدويل الصادرات العربية ليس كله ورديا ، لأن النمو الملحوظ للصادرات العربية خلال فترة التسعينيات بشكل خاص، جاء نتيجة لازدهار التنمية العالمية وبالتالي للطلب العالمي ككل على المنتجات العربية أكثر من نتيجة للتحسن في القدرة التنافسية العربية أو لتنوع القاعدة التصديرية فيها. من جانب آخر ، نجد أن القدرة التنافسية العربية الدولية مازالت ضعيفة

على الرغم من التحسن النسبي الذي سجلته في السنوات الأخيرة ، فضعف التمويل والتنظيم والتعاون هي من العقبات الأساسية التي تعانيها صادرات الدول العربية ، فالنشاط العلمي والتكنولوجي في الدول العربية ما زال يعاني نقصاً حاداً في الإنفاق الحقيقي على البحث العلمي والتطوير والتكوين، إضافة إلى تقييد الباحثين والمبدعين والمبتكرين بشتى القيود الإدارية والبيروقراطية وغيرها .

إن سوق الصادرات العربية هي " سوق مشتر " (Buyer's Market) لا " سوق بائع " (Seller's Market) أي أن المستهلك لا المنتوج هو الذي يقرر قيمة البضاعة المعروضة عليه ، فإلى أي مدى يمكن اعتبار سوق الصادرات العربية سوقاً تنافسية حقاً ؟ والأسعار التي تباع بها المنتجات العربية أسعاراً مجزية وعادلة تعكس وفرة المعروض وندرته ، وتعكس كذلك التحسينات النوعية للبضاعة المعروضة بفضل ما تبذله الدول المنتجة من جهود وأموال من أجل الارتقاء بالإنتاجية إلى مستويات أفضل ، فمن أبسط الموارد الأولية الزراعية والمعدنية بما في ذلك النفط إلى أعقد المشتقات البتروكيماوية ، مروراً بالمنتجات الصناعية التحويلية ، لم يبرح الاقتصاد العربي يعاني هبوطاً لا حد له في أسعار صادراته الدولية في إيراداته الاسمية والحقيقية بالعملة الأجنبية وفي طاقاته التوريدية وبالتالي في قدراته التنموية .

وهنا يمكن القول أن التبادل التجاري العربي الدولي (جنوب ـ شمال) أكثر من نظيره الآسيوي او الأمريكي الجنوبي ، ليقوم دليلاً واضحاً على ما تتصف به الأسواق العالمية من ممارسات احتكارية ، ومن تنافس ضبابي، ومن هيمنة المستهلك على المنتج ، ومن استغلال المشتري للبائع . ولئن كان مرد هذا الخلل واللاتكافؤ في تركيبة التجارة العربية ذاتها القائمة على تصدير سلع وخدمات تقليدية، وعلى توريد سلع وخدمات متطورة ، فإن ضعف بل تدني التجارة العربية البينية والتعاون الإنتاجي العربي وتعطيل المشاريع الاندماجية العربية تمثل عقبة أساسية في طريق عولمة التجارة العربية بشكل أفضل .

ولكي نكون أكثر دقة في تحليل ما نقول ، نجد أن الصناعات الاستخراجية مثلاً تستحوذ على الوزن النسبي الأكبر في قطاع الصناعة العربي ، حيث تبلغ نسبة القيمة المضافة لها لإجمالي الدول العربية على 79 % تقريباً من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي العربي ، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (2) .

وتتزايد هذه النسبة بشكل كبير في الدول العربية النفطية مثل : العراق ، ليبيا ، الجزائر ، الكويت ، بينما تقل في الدول غير النفطية ، وخاصة المغرب والأردن ولبنان وتونس ، الأمر الذي يشير إلى أن الهيكل الصناعي الحالي للدول العربية يعد هيكلاً غير مرغوب فيه في ضوء اعتماده على موارد طبيعية يبدو أنها في طريقها للنضوب أو الاختفاء من ناحية ، ومعرضة لتقلبات السوق الدولية بطريقة يصعب قياس تأثيراتها السلبية على اقتصاديات الدول العربية بشكل عام .

جدول رقم (2)

هيكل القيمة المضافة لقطاع الصناعة العربي 2005 - 2006

مليون دولار أمريكي

الدولة	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية	القيمة المضافة للصناعات التحويلية	إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي	%
العراق	25899.5	596.6	26496.1	% 98
ليبيا	29124.4	1007.3	30131.7	% 97

الجزائر	47192.3	4426.1	51618.4	% 91
الكويت	44015.8	6016.1	50031.9	% 88
قطر	25294.4	3583.3	28877.7	% 88
اليمن	5224.1	889.3	6113.4	% 85
عمان	15122.2	2603.1	17725.3	% 85
السعودية	148840	29665	178505	% 83
الإمارات	37410.0	16662.8	54072.8	% 69
سورية	5895.3	2651.8	8547.1	% 69
السودان	3165.3	1551.9	4717.2	% 67
البحرين	3388.3	1705.6	5093.9	% 67
موريتانيا	217.7	214.2	431.9	% 50
مصر	10121.5	14943.9	25065.4	% 40
تونس	1306	5052.8	6358.8	% 21
جيبوتي	3.8	16	19.8	% 19
الأردن	370.9	2154.7	2525.6	% 15
المغرب	822.9	8638.4	9461.3	% 9
لبنان	0	2003.5	2003.5	% 0
الإجمالي	40341.6	104382.9	507797.5	% 79

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، العالم العربي في أرقام ، مركز المعلومات الصناعية ، 2007 .

كما يشير الجدول رقم (3) إلى عدد المنتجات المصدرة في بعض الدول العربية ، مقارنة ببعض الدول الصناعية المتقدمة، كما تتسم صادرات معظم الدول العربية بالتركيز الشديد(*) ، وعدم التنوع ، مثل حالة السودان ، وليبيا ، والجزائر . هذا التركيز الصناعي في الصادرات يثير المخاوف ويبعث على القلق ، حيث تتصف هذه الصادرات بكونها ذات قيمة مضافة متواضعة بفعل اعتمادها على الموارد .

جدول رقم (3) مؤشرات التنوع التصديري للدول العربية 2005 - 2006

الدولة	عدد المنتجات المصدرة	مؤشر تنوع الصادرات	مؤشر تركز الصادرات
ألمانيا	258	0.28	0.11
إيطاليا	260	0.36	0.05
الجزائر	118	0.83	0.59
مصر	240	0.67	0.32
ليبيا	29	0.54	0.77

(*) مؤشر تركز الصادرات : هو مؤشر لقياس درجة التركز السلعي للصادرات ، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد ، وكلما ارتفع دل ذلك على زيادة تركز الصادرات في عدد محدود من السلع .

المغرب	198	0.70	0.16
السودان	41	0.53	0.85
تونس	200	0.62	0.18
جنوب أفريقيا	253	0.56	0.14

المصدر: UNCTAD, " Handbook of Statistics " , 2006 / 2007.

وفقاً لذلك يشير يوسف حلباوي بقوله : " ... إن التجارة العربية لم تستطع الاستناد على الصناعة لإحداث تغيرات جوهرية في هيكل صادراتها والتخفيف من سيطرة السلع الناتجة من صناعة المناجم أو من منتجات الحقول الزراعية ، أيضاً البلدان العربية لم تستطع حتى الآن أن تصنع سلعاً استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزاً خاصاً بالسوق العالمية مثلما تمتلك بالنسبة إلى النفط والقطن أو حتى الحمضيات التي تستطيع تسويقها بشروط مريحة أو تقايضها ضمن اتفاقيات ثنائية وبشروط تفضيلية ، وهي لم تتخصص بعد في توفير سلع ذات تقانة جد متطورة تستطيع أن تفرضها على الأسواق وتزاحم بها غيرها ، وحتى الصناعات التي زاولتها منذ عهد الصناعات الحرفية ، كالنسيج ، لم تستطع التخصص بها ، بل وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة تستطيع أن تشق بها طريقاً متميزاً أو تخلق لها طلباً خاصاً في الأسواق العالمية ، والزائر للمحلات التجارية الكبيرة المنتشرة في المدن الغربية مثلا ، والتي تعج بالعديد من السلع المصنوعة من جميع أنحاء العالم لا يجد من بينها سلعة كاملة الصنع في البلدان العربية " [5].

هذا الوضع في الواقع يعطي فكرة واضحة عن ضعف الصناعة العربية ، وأنها لم تستطيع بعد الارتقاء بالاقتصاد العربي وصادراته إلى المستوى الذي يقال عنه أنه اقتصاد حديث بعيد عن التخلف ومؤشراته .

خامساً :التحديات التي تواجه الصناعات العربية محلياً ودولياً :

يمكن رصد جملة من التحديات التي تشكل عقبات أمام تطور الصناعات العربية ومن أهمها :

1 - عدم وجود استراتيجية صناعية واضحة المعالم والأهداف في بعض الدول العربية ، فلا نبالغ إذا قلنا أن الصناعة في الدول العربية عموماً وفي الدول العربية النفطية خصوصاً لم تعتمد على سواعد أبنائها وأفكارهم في دراسة هذه الصناعة وتصميمها ، ولا في انتقاء التقانة المناسبة لإنتاجها ، ولا في تشييد مبانيها واستيراد تجهيزاتها ومكائنها ، ولا في إدارة مصانعها وتشغيلها وصيانتها ، ولا حتى في تسويق إنتاجها ونقله ، أو في تدريب كوادرها على استعمال التقنيات المتطورة ، خلافاً لذلك ، اعتمدت وبنسب كبيرة على الشريك الأجنبي أو(فروعه وشركائه) الذي قام عوضاً عنها بأن قدم لها معظم هذه العمليات ، وفي بعض الأحيان جملة وبالكامل ، وبحسب عقود المفتاح باليد . وهكذا ، استطاع هذا الشريك عن طريق كل ذلك وفي أغلب الميادين وفي وقت واحد أن يقوم بدورين متضاربين كونه المستشار والشريك في وقت واحد .

2 - مواكبة العولمة الصناعية والاندماج بالاقتصاد الدولي ، بحيث يكون هذا الاندماج فاعلاً عبر التصدير الصناعي ، وليس من خلال تحرير الاستيراد فقط .

---

(5) يوسف حلباوي ، مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي " ، في: سليمان الرياشي و (آخرون) ، التكامل الاقتصادي العربي (الواقع والآفاق) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998 ، ص 140 .

3 - مسايرة التطور الذي طرأ على مفهوم المزايا النسبية (التي كانت تعرف بالموقع الجغرافي المنساب والموارد الطبيعية ورخص اليد العاملة) ، و استبداله بمفهوم التنافسية الدولية ضمن نظام العمل في آليات السوق التي تتطلب توافر المهارات التقنية والتنظيمية بمستوياتها المختلفة ، والبنية التحتية الأساسية ، وتكنولوجيا الخدمات الداعمة والمساندة ، وسهولة الحصول على مستلزمات الإنتاج .

4 - ضرورة خلق صناعات جديدة ذات قيمة مضافة وتنافسية عالية تعتمد على بنية تحتية تكنولوجية ومعلوماتية متطورة .

5 - ضعف القدرة التنافسية مما أدى إلى انخفاض حجم الصادرات الصناعية .

6 - القلق المتزايد لدور ومستقبل النفط كمصدر أساسي لتوفير النقد الأجنبي الناجم عن تصديره ، حيث أكد الطاهر الجهيمي وهو من المتخصصين في مجال الاقتصاد الدولي في الجامعات الليبية " ... بأن الدول المصدرة للنفط ستكون في أولويات الدول المتضررة إذا أدى الركود وانخفاض الطلب على النفط ومن ثم انخفاض أسعاره ، الامر الذى ستكون له الآثار السلبية على برامج التنمية في هذه البلدان وعلى مراكزها المالية (فدول الأوبك يمكن أن تخسر نحو 15 مليار دولار سنوياً مقابل انخفاض السعر بدولار واحد للبرميل " [6].

7 - الانفتاح التجاري الذي اعتمدته الدول العربية عن طريق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ومنظمة التجارة الحرة العربية ، والاتفاقات الثنائية مع دول العالم الأخرى ، وخاصة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وما سيترتب على هذا الانفتاح من تهديد جدي لبنية القطاع الصناعي العربي الذي لم تتم بعد إعادة هيكلته ، ولم تتوفر بعد عناصر التنافسية فيه لكي يصمد أمام المنافسة العالمية .

8 - معالجة المشاكل الهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي ، والاختيار السليم لتدخلات الدولة لتصحيح انحرافات السوق وحسن تنفيذها .

9 - تطوير أنظمة التعليم العام والمهني والجامعي وبرامج التدريب والتأهيل ومنظومات الابتكار والتطوير والبحث العلمي بما يخدم التوجهات الصناعية ومتطلباتها[7] .

سادساً : الدول العربية في تقارير التنافسية العالمية :

يصدر منتدى التنافسية العالمي العديد من التقارير التي تحدد تنافسية الدول المختلفة ، وتظهر الدول العربية في تقرير التنافسية العالمي ، وتقرير تنافسية العالم العربي ، وعلى الرغم من اتفاق التقريرين في مفهوم التنافسية ، والتي تشير إلى مجموعة العوامل والسياسات والمؤسسات الداعمة للمكاسب المستخدمة في الإنتاجية، وبالتالي للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط ، إلا أن التقرير الثاني أدخل بعض التعديلات ، حيث قسم الدول العربية إلى ثلاث مراحل للتنمية تمر بها هذه الدول :

المرحلة الأولى : التنمية التي تدفعها العوامل .

المرحلة الثانية: التنمية التي تدفعها الفاعلية .

المرحلة الثالثة: التنمية التي تدفعها الابتكارات وهى أكثر المراحل تقدماً .

---

(6) الطاهر الجهيمي ، **الأزمة المالية : أزمة ثقة أم أزمة نظام** ، بنغازي ، جامعة قاريونس ، 2009 ، ص 7 .

(7) أكرم ناصر و (آخرون) ، " البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية السورية " ، ندوة **أهمية البحث العلمي في التطوير الصناعي** ، مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية ، دمشق ، 2006 .

بالنسبة لترتيب الدول العربية عالمياً وعربياً في تقرير التنافسية عام 2007 / 2008 ، فقد جاءت كل من تونس ، والإمارات ، وقطر في المراتب الثلاث الأولى ، وجاءت كل من الجزائر ، وسوريا ، وموريتانيا في المراتب الثلاث الأخيرة ، بينما احتلت باقي الدول العربية المراتب الوسطى ، وذلك من إجمالي 13 دولة عربية مختارة في التقرير على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (4) .

جدول رقم (4)

ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية (2007- 2008)

(إجمالي الدول 128 دولة)

الدولة	الدرجة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمية	الترتيب ضمن مجموعة الدول التي تمر بنفس مرحلة التنمية
تونس	4.72	1	29	2
الإمارات	4.67	2	32	29
قطر	4.56	3	39	32
عمان	4.53	4	40	8
الكويت	3.42	5	45	36
البحرين	4.3	6	50	39
الأردن	4.25	7	54	13
مصر	4.09	8	65	4
المغرب	4.02	9	72	7
ليبيا	4	10	73	26
الجزائر	3.98	11	76	29
سوريا	3.81	12	84	12
موريتانيا	3.18	13	118	38

المصدر : تقرير التنافسية العالمي لعام 2007 ، وتقرير التنافسية للعالم العربي 2007 / 2008 ، المنتدى الاقتصادي العالمي .

جدول رقم (5)

ترتيب الاقتصادات العربية وبعض الاقتصادات الدولية بمؤشر التنافسية عام 2017

GCI للدول العربيــة				GCI للدول الأجنبيــة				
ترتيب الدول العربية	الترتيب الحالي من 138 دولة (2017)	المعدل	الدولة	الترتيب السابق من 140 دولة (2016)	ترتيب الدول الأجنبية	الترتيب الحالي من 138 دولة (2017)	الدولة	الترتيب السابق من 140 دولة (2016)	المعدل
.1	16	5.26	الإمارات العربية	17	.1	1	سويسرا	1	5.81
.2	18	5.23	قطر	14	.2	3	أمريكا	3	5.70
.3	38	4.53	الكويت	34	.3	7	المملكة المتحدة	10	5.49
.4	29	4.84	السعودية	25	.4	8	اليابان	6	5.48
.5	48	4.47	البحرين	39	.5	24	إسرائيل	27	5.18
.6	63	4.29	الأردن	64	.6	28	الصين	28	4.55
.7	66	4.28	عمان	62	.7	39	الهند	55	4.52
.8	70	4.20	المغرب	72	.8	43	روسيا	45	4.51
.9	95	3.92	تونس	92	.9	47	جنوب أفريقيا	49	4.47
.10	101	3.84	لبنان	101	.10	52	روندا	58	4.41
.11	115	3.76	مصر	116	.11	55	تركيا	51	4.39
.12	138	2.74	اليمن	N/a	.12	57	الفليبين	47	4.36
					.13	76	إيران	74	4.32
					.14	109	أثيوبيا	109	3.77
					.15	122	باكستان	126	3.49
					.16	127	نيجيريا	124	3.39
					.17	114	غانا	119	3.68

Source : Klans Schwab, (2017) World Economic Forum ,

وطبقاً لتقرير التنافسية في العالم العربي ، فقد تبين أن دولة الإمارات ، وقطر ، والكويت صنفت على أنها من الدول التي تدفعها الابتكارات ، وأن البحرين من الدول التي تنتقل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة ، وتعد كل من الأردن، وتونس ، والجزائر ، وعمان ، وليبيا من الدول التي تنتقل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية ، في حين نجد أن كلاً من سوريا ، ومصر ، والمغرب ، وموريتانيا ضمن الدول التي تنتمي إلى مرحلة التنمية التي تدفعها العوامل ، ولا توجد دولة عربية من الدول الثلاثة عشر المختارة تنتمي إلى مرحلة التنمية التي تدفعها الفاعلية .

ويخلص التقرير إلى أنه على الرغم من أن العديد من الدول العربية قد قطعت شوطاً كبيراً في تحسين التنافسية فيها بالمقارنة مع وضعها في الماضي ، إلا أنها مع نظيراتها في مناطق أخرى من العالم يبقى العديد منها متأخراً ، ولاسيما الدول المصدرة للنفط ، فعلى الرغم من أن بعض الدول النفطية تأتي في مرحلة التنمية التي تدفعها الابتكارات ، إلا أن ترتيبها جاء متأخراً مقارنة بالدول الأخرى التي تنتمي إلى نفس المجموعة ، وذلك على عكس بعض الدول العربية غير النفطية التي تنتمي إلى مرحلة التنمية الثانية والثالثة ، فهي تحتل مراتب متقدمة نسبياً ، مقارنة بالدول الأخرى التي تنتمي إلى هذه المرحلة التنموية .

وبهذا الشكل نستطيع القول أنه كلما تحركت الدول العربية نحو مراحل التنمية التي تقودها الابتكارات جاءت في مرتبة تنافسية متقدمة نسبياً ، والعكس أيضاً صحيح بالنسبة للدول التي تنتمي إلى مرحلة التنمية التي تدفعها العوامل ، وذلك على الرغم من أنه لا تزال الأوضاع التنافسية للدول العربية التي تقع ضمن فئة المجموعة الثانية أفضل حالاً من نظيراتها لفئة المجموعة الأولى من الدول العربية .

سابعاً : التنافسية الصناعية للدول العربية طبقاً لمؤشر يونيدو UNIDO المركب:

قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تقريرها عن التنمية الصناعية العالمية لعام 2004 ببناء المؤشر المركب " لتنافسية الأداء الصناعي " ، وهو ما يستند إلى قدرة الدولة على إنتاج السلع الصناعية بشكل تنافسي ، وقد اعتمد التقرير على أربعة مؤشرات فرعية تضم مجموعة من المتغيرات هي :

- حصة الفرد من القيمة المضافة للإنتاج الصناعي .
- حصة الفرد من الصادرات الصناعية .
- حصة الأنشطة متوسطة وعالية التقنية من القيمة المضافة للقطاع الصناعي.
- حصة المنتجات متوسطة وعالية التقنية من الصادرات الصناعية .

ويتم احتساب دليل تنافسية الأداء الصناعي ، من خلال إيجاد المتوسط الحسابي البسيط للمؤشرات سالفة الذكر: نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية، ونصيب الفرد من الصادرات الصناعية ، والكثافة الصناعية ، بالإضافة إلى جودة الصادرات ، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح ، وكلما ارتفعت القيم دل ذلك على ارتفاع تنافسية الأداء الصناعي (*). ومن خلال التعرف على التنافسية للدول العربية طبقاً لهذا المؤشر ، يتضح ان معظمها يأتي في

(*) **دليل جودة الصادرات :** عبارة عن متوسط بسيط لنصيب الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات ، ونصيب المنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا من الصادرات الصناعية ، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر أشار ذلك على تحسن جودة الصادرات لدى الدولة المعنية ، بينما يدل **مؤشر الكثافة الصناعية** على المتوسط البسيط لنصيب القيمة المضافة الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي ، ونصيب الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا من القيمة المضافة الصناعية ، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على تحسن الأداء .

ترتيب متأخر نسبياً مقارنة بمجموعة دول المقارنة : كوريا ، وماليزيا ، وإسرائيل ، والصين ، والبرازيل ، وتركيا . وقد يسفر هذا التدني بتراجع نصيب المنتجات الصناعية مرتفعة المحتوى التكنولوجي في الهيكل الصناعي التصديري العربي(**).

ثامناً : هيكل الصادرات العربية طبقاً للمحتوى التكنولوجي :

قام الاقتصادي " سانجايا لا - Sanjaya Lal "[8] بتقسيم السلع الصناعية ، طبقاً للنمط التكنولوجي إلى خمس فئات . انظر تفاصيل هذا التقسيم في الجدول رقم (6) مع الآخذ في الاعتبار النقاط الاتية .

- المنتجات الأولية (Primary Products (PP وهي بدورها تنقسم إلى :

1 - السلع الصناعية المعتمدة على الموارد

Resource based Manufactures (RB)

2 - السلع الصناعية منخفضة التكنولوجيا

Low Technology Manufactures (LT)

3 - السلع الصناعية متوسطة التكنولوجيا\

Medium Technology Manufactures (MT)

4 - السلع الصناعية عالية التكنولوجيا

High Technology Manufactures (HT)

جدول رقم (6)

هيكل الصادرات في الدول العربية طبقاً للمحتوى التكنولوجي

" متوسط الأعوام 2001 - 2005 " %

الدولة	السلع الصناعية مرتفعة التكنولوجيا	السلع الصناعية متوسطة التكنولوجيا	السلع الصناعية منخفضة التكنولوجيا	السلع الصناعية المعتمدة على المواد	المنتجات الأولية	سلع أخرى	الإجمالي
الجزائر	0.40	0.60	0.30	22.20	76.40	0.10	100
اليمن	0.40	1.80	0.50	5.80	90.80	0.70	100
السودان	0.40	0.70	3.00	76.30	17.70	1.90	100
الكويت	0.10	5.60	0.70	29.20	64.20	0.20	100
السعودية	0.50	5.90	1.60	10.20	81.30	0.50	100

(**) يشير التقرير إلى قضية بالغة الأهمية بالنسبة لصناع السياسات في الدول النامية ، وهي الفرق بين نقل أو استخدام التكنولوجيا ، وبين تطويعها محلياً . إذ يعتبر التقرير أن الدخول في النظام العالمي للإنتاج يشكل عنصراً مهماً في التقدم التكنولوجي ، إلا أنه ليست الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الدول النامية لتطوير التكنولوجيا ، بل قد لا تكون في بعض الحالات الطريقة المطلوبة والمستدامة إذا اقتصرت على تجميع المنتجات عالية التقنية دون العمل على تطوير القدرات المحلية على إنتاجها . ويشير نفس التقرير إلى أن بعض الدول النامية نجحت في تطوير صناعات متقدمة بالانتقال من الأنشطة أجنبية التجميع إلى الإنتاج المعتمد على القدرات الوطنية دون مشاركة من الشركات الاجنبية .

(8) Sanjaya Lall, " **The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports,** 1985 – 1998 " QEH Working Paper Series , Queen Elizabeth House, University of Oxford, June 2000 .

عمان	0.80	7.60	4.00	6.30	81.30	0.00	100
سوريا	0.10	1.90	6.00	11.90	75.50	4.60	100
البحرين	0.20	5.20	7.50	71.10	16.00	0.0	100
قطر	0.30	6.70	9.20	4.50	79.30	0.0	100
الإمارات	0.30	10.50	6.30	22.20	54.80	1.90	100
مصر	0.40	6.30	17.50	43.60	24.40	7.80	100
لبنان	2.30	20.80	21.20	27.90	24.40	3.40	100
المغرب	6.60	12.80	35.60	23.30	21.40	0.30	100
الأردن	11.60	19.20	29.70	18.00	21.10	0.50	100
تونس	5.00	20.30	46.80	14.80	12.90	0.20	100
المتوسط	2.20	8.40	25.80	25.80	49.40	1.50	100

المصـــدر : وفـــق البيانـــات المنشـــورة علـــى موقـــع التجـــارة العـــالمي ITC www.intrace.org

وبفحص هيكل الصادرات العربية طبقاً للمحتوى التكنولوجي ، استناداً إلى تقسيم " لال " ، يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن المنتجات الأولية (PP) ، والسلع الصناعية المعتمدة على الموارد (RB) تستحوذ على حوالي 75 % من إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية ، بينما تستحوذ السلع الصناعية عالية التكنولوجيا على 2 % فقط من إجمالي صادراتها السلعية ، وتحصلت السلع الصناعية متوسطة وعالية التكنولوجيا معاً على حوالي 10 % من إجمالي صادراتها السلعية .

وتتباين الصورة نسبياً داخل الدول العربية ، بينما تستحوذ السلع الصناعية متوسطة وعالية التكنولوجيا معاً على وزن نسبي كبير في كل من الأردن (31%)، و تونس (25 %) ، ولبنان (23 %) ، والمغرب (19 %) بالمقارنة مع باقي الدول العربية بينما تأتي المنتجات الأولية (PP) ، والسلع الصناعية المعتمدة على الموارد (RP) هي المستحوذة على الصادرات السلعية لباقي الدول العربية ، حيث يمثل الوزن النسبي لهذه السلع حوالي (99 %) في الجزائر ، و (97 %) في اليمن ، و (94 %) في السودان ، و (92 %) في الكويت ، و (92 %) في السعودية ، و (88 %) في عُمان ، هذا وتعتبر الجزائر ، والسودان ، وسوريا ، واليمن من أقل الدول العربية تصديراً للسلع الصناعية متوسطة وعالية التكنولوجيا التي تستحوذ على نسب متدنية جداً لا تزيد عن 2 % من إجمالي صادراتها السلعية .

نستطيع القول أن إحصاءات التجارة الدولية تظهر بأن معظم صادرات الدول الصناعية تتكون من الصناعات التصديرية ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع ، ومن ثم تحصل على قيمة مضافة مرتفعة ، وذلك عكس الدول العربية التي تتكون صادراتها من سلع تعتمد على الموارد الطبيعية ، وذات محتوى تكنولوجي منخفض (LT + RB) بشكل ملموس .

من كل ذلك يمكن أن نخلص بأن الدول العربية تعتمد بشكل كبير على مزايا نسبية تقليدية، حيث تتصف الصادرات العربية بصفة عامة بقلة تنوعها وبضعف محتواها التكنولوجي ، ويشكل الوقود العربي والموارد الأولية الأخرى والصناعات ذات الكثافة في عنصر العمل أبرز محتويات الصادرات العربية ، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقات ضعيفة بين التنافسية والتكنولوجيا في الدول العربية .

إضافة إلى ذلك ، وفي ظل البيئة الاقتصادية المتحررة والضغوط التنافسية المتزايدة التي يشهدها العالم الآن نتيجة عملية العولمة والتي تجري فاعليتها بشكل متنامي تصبح استراتيجية التصنيع التي يجب أن تنتهجها الدول العربية والتي تتلاءم مع معطيات هذه البيئة التنافسية ، هي " التصنيع المعتمد على مقومات التنافس " ، ومن أهم متطلباتها وجود سلع صناعية تتمتع بمزايا تنافسية ديناميكية مقارنة بالمنافسين العالميين وقدرات عالية على النفاذ إلى الأسواق العالمية ، من خلال الاستفادة من منجزات المعرفة والتكنولوجيا ، وتراكم رأس المال البشري ، ورفع مستويات ومعدلات نمو الإنتاجية . وهذا يمكن أن يؤتي ثماره فيما لو تم اعتماد استراتيجية تعتمد على نقطتين ألاولى : تفعيل دور التكنولوجيا لدعم وتعزيز التنافسية الصناعية في الدول العربية . والثانية : زيادة وتطوير المحتوى التكنولوجي في الصادرات الصناعية في الدول العربية.

- **النقطة الأولى : تعزيز التنافسية الصناعية العربية :**

إن جوهر قضية التنمية الصناعية في الدول العربية يتمثل في وضعها على الخريطة العالمية للصناعة ، لذلك يجب أن يكون هدف صناع السياسات الصناعية في الدول العربية هو خلق قطاع صناعي تنافسي قوي يستطيع أن ينافس في الأسواق العالمية ، ولتحقيق هذا الهدف ، فإنه ينبغي تصميم استراتيجية طموحة ومختلفة للتنمية الصناعية يكون جوهرها تعزيز التنافسية الصناعية ، أي وجود استراتيجية تنقل الدول العربية من الاعتماد على المزايا النسبية البحتة إلى الاعتماد على المزايا التنافسية الديناميكية ، بحيث يغلب على الهيكل الصناعي العربي الصناعات كثيفة التكنولوجيا والعلم (*).

هذه الاستراتيجية من المهم أن تأخذ في اعتبارها قرب انتهاء عصر الصناعات المستندة إلى الوفرة أو الميزة النسبية للموارد المحلية ، سواء كانت هذه الميزة مصنعة أو مدعمة أو حقيقية ، وهذا يعود لأسباب منها :

1 - أن تمتع الدولة بوفرة نسبية في أحد الموارد المحلية أو أحد عناصر الإنتاج لا يضمن لها نجاح صناعاتها المستندة إلى هذه الميزة في المنافسة العالمية . صحيح أنها قد تنجح إذا صدّرت هذه الموارد والخامات ، وهذا أمر طبيعي ومنطقي ، ولكن ليس بالضرورة أن تنجح الصناعات المستندة عليها في المنافسة العالمية ، بعبارة أخرى ، فإن الميزة النسبية قد تفسر نمط التخصص العالمي للتجارة في المواد الخام أو مدخلات الإنتاج وليس بالضرورة الصناعات القائمة عليها (**).

2 - يؤكد الأمر السابق حرية انتقال عناصر الإنتاج وسهولة الحصول عليها بأسعار متقاربة ، أو بأسعار موحدة في بعض الأحيان (مثل حالة السلع التي تتداول في البورصات) ، الأمر الذي حيّد من عنصر الوفرة النسبية في الدولة التي تمتلكها .

(*) يجب أن تساهم هذه الاستراتيجية في تحقيق ثلاثة أهداف : هدف النمو ، هدف التشغيل ، هدف التصدير ، وذلك على النحو التالي : بالنسبة لهدف النمو الصناعي ، يجب أن ينمو الناتج الصناعي بمعدل لا يقل عن 12 % في المتوسط سنوياً لمدة عشرين عاماً ، بحيث تصل مساهمة الصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنهاية هذه الفترة إلى حوالي 40 % . وبالنسبة لهدف التشغيل ، من الضروري أن تستوعب الصناعة المزيد من الأيدي العاملة ، بحيث تصل مساهمة الصناعة في التشغيل إلى حوالي 40 % تقريباً من إجمالي قوة العمل . وفيما يتعلق بهدف التصدير ، من المهم أن تزيد مساهمة الصادرات الصناعية إلى حوالي 70 % من إجمالي الصادرات السلعية ، انظر في هذا الصدد :

- سلطان أبو علي ، **" تهيئة الصناعة المصرية للانطلاق : وجهة نظر اقتصادية "** ، بحث غير منشور ، مقدم إلى أكاديمية البحث العلمي ، القاهرة ، 2004 .

(**) ليس معنى ما سبق هو ألا تقيم الدول العربية صناعات تستند إلى مزايا نسبية متمثلة في وفرة الموارد ، فهذا الأمر جيد ويجب استغلاله والبناء عليه ، ولكن القصد أن توافر الموارد المحلية الموروثة لا يضمن في حد ذاته النجاح في المنافسة العالمية (بمعنى أنه شرط ضروري وليس كافي) ، لذا يجب البناء عليه، وتعلية المزايا النسبية لتحويلها إلى مزايا تنافسية تعتمد على مزيد من العلم والتقدم التكنولوجي) ، فالعبرة الآن أصبحت بالمزايا المطلقة (إنتاجية عناصر الإنتاج) وليس المزايا النسبية (الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج) .

3 - تزايد الضغوط العالمية على الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في مواردها المحلية لكي تزيل الدعم لمدخلات الصناعة ، وتسعرها بالأسعار العالمية ، إذ سوف تؤول المزايا النسبية المصنعة إلى الزوال ، فالوفرة في حد ذاتها لا تضمن للبلد ميزة نسبية إلا إذا كانت تعكسها أسعار حقيقية ، وتكلفة الفرصة البديلة لها .

4 - الاتجاه المتزايد لتحول السلع غير القابلة للتداول إلى سلع قابلة للتداول (غاز طبيعي . مسال ـ كهرباء ـ شبكات ربط عالمية) ، هذا التحول في طبيعة السلع سوف يخضعها لأسعار التجارة الدولية (أسعار التصدير والأسواق) أو الأسعار العالمية .

5 - طرق الإنتاج الحديثة والتكنولوجيا الحديثة أصبحت تستطيع تطويق وإحداث تآكل في الميزة النسبية التقليدية المستندة إلى الموارد المحلية .

6 - سيطرة المنتجات كثيفة التكنولوجيا والمعرفة على نسبة عالية من هيكل ونمط التجارة العالمية ، حيث شكل الصادرات الصناعية حوالي 82 % من صادرات العالم ، وتبلغ حصة الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط من المرتفع من هذه النسبة حوالي 52 % [9].

هذا ولتحقيق الهدف الأساسي (تعزيز التنافسية) ، هناك حزمة من السياسات والبرامج التي يجب أن تُترجم استراتيجية الهدف المقصود ومنها :

1 - توفير الشروط المواتية لتعزيز التنافسية الصناعية ، وخاصة فيما يتعلق بتأهيل عناصر عوامل الإنتاج ومزجها بالمحتوى التكنولوجي المتقدم ، مع ضرورة توفير بيئة الأعمال المحفزة للتنافس بين المنشآت والشركات المختلفة .

2 - حتمية التركيز على إنتاج السلع الصناعية ذات المحتوى المعرفية والتكنولوجي المرتفع لتحتل أولوية قصوى عند اختيار الصناعات التحويلية، وفي هذا الصدد يعتقد المراقبون " أن الصناعات الرائدة في القرن الحالي سوف تنحصر تقريباً في سبع مجالات هي : الإلكترونات الدقيقة ، التكنولوجيا الحيوية ، صناعة المواد الجديدة ، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الطيران المدني ، الإنسان الآلي ، والآلات الصناعية ، والحاسبات الآلية . هذه الصناعات تعتمد على " عقل الإنسان " ولس على توافر المواد الطبيعية [10].

بالنسبة للدول العربية يمكن لها التركيز على الصناعات الإلكترونية والاتصالات والبرمجيات ، والأدوية والمنتجات الصيدلانية ، بالإضافة إلى الصناعات المعتمدة على تكنولوجيا **(النانو تكنولوجي)** [11] ، وذلك من خلال تطبيق مبدأ **" الاستهداف الصناعي "** ، إلى جانب الاهتمام بارتقاء المحتوى التكنولوجي وتحديث العمليات والمنتجات للصناعات التقليدية الموجودة حالياً كصناعة الغزل والنسيج ، والملابس الجاهزة ، والصناعات الغذائية ، والصناعات الكيماوية ، والصناعات الهندسية .

3 - ضرورة التوسع في إقامة " العناقيد الصناعية " أو التجمعات الصناعية داخل القطر العربي الواحد ، أو بين مجموعة من الدول العربية ، وتشجيع التكامل الصناعي والتجاري

---

(9) أحمد الكواز ، " **تأهيل القدرة التنافسية** " ، برنامج تدريبي عقد في القاهرة ، المعهد العربي للتخطيط، مارس ، 2008 .

(10) لتسر ثارو ، الصراع على القيمة : مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان ، **عالم المعرفة**، العدد 204 ، ص 1994 .

(11) تشير الدلائل إلى العديد من التجارب الناجحة في الاستهداف الصناعي ، مثل : تجربة ألبانيا ، حيث تم التركيز على الصناعات الإلكترونية ، ثم نجد تجربة دول جنوب أوروبا حيث تم استهداف الصناعات الإلكترونية والاتصالات والسيارات ، وتجربة تايلاند التي ركزت على صناعة المواد الغذائية ، وصناعة السيارات ، وصناعة الأزياء والموضة ، وصناعة الإلكترونيات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية ، وفي كوستاريكا تم التركيز على الصناعات الإلكترونية لتصبح قائدة للنمو بدلاً من التركيز على إنتاج وتصدير المواد الخام .

العربي ، وتشبيك الصناعات التحويلية العربية واندماجها في نظم الإنتاج الدولية ، وسلاسل القيمة المضافة العالمية ، حيث لا تستطيع دولة ما أن تحقق نجاحاً تصديرياً بمفردها ، لذلك يجب على الدول العربية إجراء دراسات معمقة لفهم وتحليل سلاسل القيمة المضافة بدقة في الصناعات التحويلية المختلفة ، وكذلك تحليل هيكل الطلب العالمي وتطوره للوقوف على المناطق التي تستطيع الدول العربية أن تشارك فيها بفاعلية في سلاسل التوريد التابعة للشركات متعددة الجنسيات ، من خلال تفعيل مفاهيم التعاقد من الباطن Subcontracting ، والتزويد الخارجي Outsourcing .

- **النقطة الثانية : تطوير منظومة العلم والتكنولوجيا في الدول العربية :**

يقدم التطور العلمي والتكنولوجي فرصاً كبيرة للقدرة التنافسية للمؤسسات وزيادة الإمكانيات الوطنية للتنمية المستدامة ورفع مستواها امام السوق العالمى عن طريق تطوير منظومة العلم والتكنولوجيا الوطنية ، وبناء النظام الوطني للابتكار و الإبداع National Innovation System (NIS) ، وهذا يتطلب إعداد استراتيجية قطرية / عربية تستفيد من تجارب الدول التي نجحت في تحقيق تقدم تكنولوجي حقيقي ملموس . بالإضافة إلى تحويل اقتصاديات الدول العربية إلى اقتصاديات تعتمد بشكل كبير على المعرفة من خلال زيادة القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية المختلفة في هذه الدول .

تاسعاً : الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات :

فيما يلي نوجز أهم الاستنتاجات المستخلصة من واقع مؤشرات التنافسية العالمية .

- ضعف المستوى الإنتاجي للدول العربية نتيجة لانخفاض الجودة والمستوى التكنولوجي الأمر الذى أدى إلى انخفاض تنافسية المنتجات العربية في الأسواق الدولية .
- اعتماد الصادرات العربية على السلع الأولية والنفط وهى ثروات قابلة للنضوب لذلك يجب الحرص عليها من أجل الأجيال القادمة .
- الانخفاض الواضح في الكوادر الفنية المؤهلة نتيجة للتراجع الكبير في أداء المنظومةً التعليمية لخطط التنمية المتبعة في الدول العربية ، وعدم توجيه السياسات التعليمية وفق أي معرفة بالاحتياجات والخبرات المطلوب توفيرها، وإعداد الأنظمة والمناهج من أجل سد ثغرة العجز في توافر تلك الكوادر المؤهلة فنياً .

- **أهم التوصيات:**

1. دعوة الدول العربية للقيام بإنشاء المزيد من مراكز البحث العلمي الصناعية الخاصة التي تتمتع بمزايا تشجيعية، وتقديم الحوافز الضريبية والجمركية، وذلك للعمل على إنشاء صناعات جديدة ذات مكّون تكنولوجي تحتاجه الأسواق العالمية .
2. العمل على إيجاد وتوفير الأيدي العاملة الماهرة والمدربة على أحدث وسائل التكنولوجيا، وذلك من خلال إتباع السياسات والبرامج التعليمية الحديثة .
3. دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى العناصر السابقة سيؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واللازمة لخطط التنمية المصحوبة بالتكنولوجيا المتقدمة التي ستؤدي إلى وجود صناعات قوية تتمتع بقدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالمية

4. دراسة الأسواق الدولية ومعرفة احتياجاتها من السلع المختلفة، وتحديد مدى إمكانية إنتاج تلك السلع محليا فيما بعد على مستوى الجودة المطلوبة للقيام بتصديرها إلى تلك الأسواق .
5. تطبيق معايير الجودة الدولية من خلال رفع مستوى جودة المنتجات العربية وذلك عن طريق الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية
6. دعم القدرة التكنولوجية لذوي المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عقد المؤتمرات والندوات المختلفة وذلك للاطلاع على أحدث المستجدات والتكنولوجيا المتقدمة عالمياً .

وفى النهاية إن المخاض التنموي العربي لم يزل مخاضاً تائهاً بين جدلياته ومتناقضاته وثُنائياته المستعصية التي فقدت نصيباً وافراً من أهميتها ومكانتها في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة. يقول نواز الهيتي أستاذ الاقتصاد في الجامعات الليبية في مقالة نشرت له في مجلة بحوث اقتصادية : "... وفي الوقت الذي تقوم فيه المؤسسات والعلماء بإجراء العديد من الدراسات المستقبلية لتحديد دور الحركة العلمية والتكنولوجية في مستقبل اقتصاديات بلدانها والعمل على زيادة الانعكاسات الإيجابية والتقليل قدر الإمكان من الانعكاسات السلبية الناجمة عن التحول المنشود لمجتمعاتها ، نجد أن محاولات المؤسسات والباحثين العرب في دراسة مستقبل الاقتصاد العربي مازالت في البدء وهي قليلة الرؤية والمنهجية " [12].

إن الرؤى العربية للمستقبل الآني والداني والقاصي مشحونة بما عبر عنه بعضهم بأدب الإحباط والهزيمة والأزمة المستدامة والتظلم والحنين للماضي التليد . ومشحونة كذلك بالبحث اللامتناهي عن الذات المفقودة والهوية المعطوبة ، وكأن الماضي والحاضر والمستقبل تواصل لمأساة عربية غير ممنونة كآنها منزلة من السماء ، او مفروضة من الأعداء، او كليهما معاً .

إن ابتلاء العالم العربي بالنزاعات الإقليمية والدولية الضاربة والمتواترة قد استنزف رصيداً هائلاً من موارده ومن طاقاته الذاتية ، وشكل ـ ولم يزل يشكل ـ عائقاً أساسياً في سبيل تنميته ورخائه وتقدمه ، كما أن تقلبات المناخ الاقتصادي الدولي وأزماته المالية المختلفة كثيراً ما كانت سلبية بالنسبة إلى التطلعات التنموية العربية .

نستطيع القول في هذا المقام ، أن التهميش الذي يعانيه الاقتصاد العربي المعاصر يبقى في نظرنا وإلى حد كبير تهميشاً إرادياً . فلا البلدان العربية اهتدت إلى استنفار مواردها الضخمة لصالح التنمية ـ والتنمية وحدها ـ ولا هي أهلت نفسها لاقتحام تحديات التغيرات الكونية الجارفة ، ولا هي أيضاً أعتقت شعوبها من ربقة وركام المأساة المستديمة ، وجذرت فيها قيم الإبداع والخلق والابتكار والتقدم والمبادرة والتوق إلى ما هو أفضل .

(12) نواز الهيتي ، الاقتصاد العربي وتحديات التطور " في الاقتصاد العالمي " ، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 14 ، 1998 .

ـ قائمة المراجع:

أولاً : المراجع العربية :

1 ـ الطاهر الجهيمى ، **الأزمة المالية :** أزمة ثقة أم أزمة نظام ، بنغازي : جامعة قاريونس، 2007 .

2 ـ رمزي زكي ، **الأزمة الاقتصادية الراهنة : مساهمة نحو فهم أفضل ، العرب والأزمة الاقتصادية العالمية،** ط4 ، الكويت ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985 .

3 ـ الياس سبا ، الأزمة المالية : أسبابها وانعكاساتها ، **مجلة المستقبل العربي،** السنة الحادية والثلاثون ، العدد 360 ، فبراير ، 2009 .

4 ـ يوسف حلباوي ، مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربى ، في سليمان الرياشي و(آخرون) ، **التكامل الاقتصادي العربي (الواقع والآفاق)** ، بيروت ، : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998 م .

5 ـ أكرم ناصر و (آخرون) ، " البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية السورية " ، ندوة **أهمية البحث العلمي في التطوير الصناعي** ، مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية ، دمشق ، 2006 .

6 ـ سلطان أبو علي ، **" تهيئة الصناعة المصرية للانطلاق : وجهة نظر اقتصادية "** بحث غير منشور ، مقدم إلى أكاديمية البحث العلمي ، القاهرة ، 2004 .

7 ـ أحمد الكواز ، **" تأهيل القدرة التنافسية "** برنامج تدريبي عقد في القاهرة ، المعهد العربي للتخطيط ، مارس 2008 .

8 ـ لستر ثارو ، الصراع على القمة : مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان ، **" عالم المعرفة "** ، العدد 204 ، 1994 .

9 ـ نواز الهيتي ، الاقتصاد العربي وتحديات التطور " في الاقتصاد العالمي " ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 14 ، شتاء 1998 م .

10 ـ جمال قاسم حسن ، محمد إسماعيل ، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية ، صندوق النقد الدولي ، https://www.amf.org.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1 . Paul Sweezy , " On the Global Disorder, " Monthly Review , vol. 30, No11, April 1970.

2 . Sanjaya Lall, " **The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports,** 1985 – 1998 " QEH Working Paper Series , Queen Elizabeth House, University of Oxford, June 2000